

رد إدارة الصندوق على التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025

الوثيقة: EC 2025/130/W.P.2/Add.1

بند جدول الأعمال: 3

التاريخ: 27 أغسطس/آب 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

مراجع مفيدة: سياسة التقييم المعدلة في الصندوق ([EB 2021/132/R.5/Rev.1](#))، تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ([EC 2025/130/W.P.5](#))؛ تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام [\(EC 2025/130/W.P.3\)](#) 2025.

الإجراء: لجنة التقييم مدعوة إلى استعراض رد إدارة الصندوق على التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025.

الأسئلة التقنية:

Dimitra Stamatopoulos

أخصائية السياسات والنتائج
مكتب الفعالية الإنمائية

البريد الإلكتروني: d.stamatopoulos@ifad.org

Chitra Deshpande

المستشار الرئيسي، النتائج والموارد
مكتب الفعالية الإنمائية

البريد الإلكتروني: c.deshpande@ifad.org

رد إدارة الصندوق على التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025

الوثيقة: EB 2025/145/R.18/Add.1

بند جدول الأعمال: (6)

التاريخ: 27 أغسطس/آب 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

مراجع مفيدة: سياسة التقييم المعدلة في الصندوق ([EB 2021/132/R.5/Rev.1](#))، تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ([EC 2025/130/W.P.5](#))؛ تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام [\(EC 2025/130/W.P.3\)](#) 2025.

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض رد إدارة الصندوق على التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025.

الأسئلة التقنية:

Dimitra Stamatopoulos

أخصائية السياسات والنتائج

مكتب الفعالية الإنمائية

البريد الإلكتروني: d.stamatopoulos@ifad.org

Chitra Deshpande

المستشارة الرئيسية، النتائج والموارد

مكتب الفعالية الإنمائية

البريد الإلكتروني: c.deshpande@ifad.org

رد إدارة الصندوق على التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025

أولاً- مقدمة

- 1- ترحب الإدارة بالتقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025، وتقدر بشكل خاص منظور التعلم المبين في الوثيقة، بما يتماشى مع سياسة التقييم المنقحة في الصندوق لعام 2021. ويجمع التقرير السنوي لعام 2025 بين التحليل الكمي لاتجاهات التصنيف والأدلة النوعية المفيدة بشأن الاستدامة، وهو موضوع جرى اختياره بالاشتراك مع الإدارة وهو وثيق الصلة بنموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ويدعم هذا النهج كلام المسائلة والتعلم لتعزيز تصميم وتنفيذ متى وعات الصندوق واستراتيجياته القطرية.
- 2- وتوافق الإدارة على النتائج الرئيسية الواردة في التقرير السنوي عن التقييم المستقل لعام 2025، والتي يتطابق الكثير منها مع تلك المستمدة من التقييم الذاتي، مثل أهمية الحفاظ على نهج الإدارة التكيفية والذهاب إلى ما هو أبعد من تحقيق الفوائد الفورية من خلال بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل. وعند تحليل التحديات القائمة التي تعيق تحقيق النتائج في الأوضاع الراهنة، طبق في التقرير السنوي عن التقييم المستقل تعريف متعدد الأبعاد للهشاشة يتجاوز تصنيف البنك الدولي للأوضاع الراهنة والمتاثرة بالنزاعات. ويدعى هذا النهج مفيدة في دعم إجراء تحليل أكثر تفصيلاً للنتائج والتعلم بمستوى أدق.
- 3- وترد في القسمين ثانياً وثالثاً وجهة نظر الإدارة بشأن أداء الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية - مع تقديم معلومات لتكميل تقييم مكتب التقييم المستقل في الصندوق ووضعه في سياقه وتحديد الإجراءات المخطط لها والجارية. ويقدم القسم رابعاً اقتراحات الإدارة لإعداد الإصدارات المقبلة من التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق.

ثانياً- أداء الأنشطة الإقراضية

- 4- تظل الكفاءة المعيار الأقل لأداء بين المعايير المقيدة عند الإنجاز. ويرتبط ذلك جزئياً بنموذج عمل الصندوق المتمثل في العمل مع المجموعات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً في الأوضاع الراهنة والمتاثرة بالنزاعات وفي تحقيق أثر عميق. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون المشروعات التي تتناول بناء القدرات والقدرة على الصمود والعمل على جوانب التنمية البشرية أكثر تكلفة وتستغرق وقتاً أطول لإنجازها. ومن شأن الحفاظ على نهج برنامجي تكيفي أن يزيد إلى أقصى حد من فرص تحقيق نتائج وأثر أكبر، ولكنه قد ينطوي أيضاً على تكاليف إضافية.
- 5- وخلص التقييم الذاتي إلى أنه غالباً ما تنشأ مشاكل الكفاءة من محدودية قدرات وحدات إدارة المشروعات، بما في ذلك ضعف نظم التوريد والتخطيط المفرط في التفاؤل الذي يركز على الأنشطة بدلاً من النتائج. وغالباً ما يؤدي التأخير في الاستهلاك وبطء وتيرة التنفيذ إلى تمديد المشروعات، وهو ما يزيد من احتمال تحقيق النتائج واستدامة الفوائد وإن كان يزيد من النفقات التشغيلية. كذلك أدت عوامل خارجية، مثل عدم الاستقرار السياسي والتضخم، إلى انخفاض الكفاءة.

- 6- واعتماداً على السياق والطلب القطريين، يجب أن تكون تدابير الكفاءة متوازنة مع الجوانب المهمة الأخرى، مثل الاستدامة واحتمال تحقيق النتائج والامتثال للمعايير. والمشروعات التي جرى تمديدها لديها عدد أقل من التقييمات غير المرضية مقارنة بالمشروعات غير الممدة. فتمديد مدة المشروع يمكن من إجراء متابعة أقرب لاستراتيجية الخروج من المشروع عند الإنجاز. ويساعد تصميم المشروعات الكبيرة بشكل عام على تقليل التكاليف على المستوى المؤسسي؛ ومع ذلك، قد تكون المشروعات الأكبر أكثر تعقيداً أيضاً، مما يؤدي إلى إطالة مدد التخطيط والموافقة وزيادة التكاليف التشغيلية بسبب العدد الأكبر من الأنشطة والشركاء المنفذين.

وقد عزز الصندوق متطلباته فيما يتعلق بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي (الحماية المستفيدين لدى الصندوق) والتوريد (بما يتماشى مع أفضل الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى)، إلا أن هذه الإجراءات يصعب أحياناً اتباعها في الأوضاع الراهنة.

7- وإدراكاً منه للحدود الضمنية لنموذج عمله، يطبق الصندوق ممارسات الإدارة التكيفية، بما في ذلك إعادة هيكلة حافظته والسعى إلى إعادة تخصيص الموارد بكفاءة. واستثمر الصندوق أيضاً بشكل منهجي في تعزيز قدرات وحدة إدارة المشروعات، ودعم عمليات التخطيط الواقعي، والتعاون مع الحكومات بشأن الإدارة المالية للمشروعات. وقد عمل الصندوق على تبسيط تصميم المشروعات خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارده؛ وفي المستقبل، سيسعى الصندوق أيضاً إلى تطبيق نماذج تنفيذ أكثر فعالية للعمل في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة وضعف القدرات المؤسسية والملكية الحكومية. وقد صمم الصندوق أيضاً أدوات تمويل أكثر مرونة مثل الإقراض المستند إلى النتائج؛ واعتماد هذه الأدوات متوقف على الطلب والسياق القطريين. وسيواصل الصندوق جهود بناء القدرات من خلال توسيع نطاق الأدوات الحالية واستحداث أدوات جديدة تعزز التقارب. ومع ذلك، لن تسفر هذه الجهود عن نتائج إلا إذا قوبلت بالالتزام الحكومي بالحد من معدل دوران موظفي وحدات إدارة المشروعات من خلال تقديم رواتب تنافسية، ورصد أداء موظفي الوحدة ورعايتها الدورات التدريبية المتخصصة.

8- ويظهر تقييم أثر الفقر الريفي على مستوى المشروعات اتجاهات نزولية. ويرتبط هذا الانخفاض بمسائل القياس وكذلك بآثار جائحة كوفيد-19، وأزمة الغذاء، والوقود والأسمنت. ولا تقيس مشروعات الصندوق الحد من الفقر إلا من خلال مؤشرات مخصصة، وتعتمد جودة الدراسات الاستقصائية للأثر اعتماداً كبيراً على القدرات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تستغرق التدخلات الإيكولوجية أو البرية المحددة من 8 إلى 10 سنوات لتحقيق فوائد ملموسة؛ ولا تراعي دائماً مثل هذه التأخيرات في أساليب التقييم. وتتضمن الأطر المنطقية لمشروعات الصندوق بيانات مفصلة ومصنفة عن النتائج على مستوى النتائج، ولكن البيانات على مستوى النتائج والأثر تظهر مجالاً للتحسين. وقد أحرز بالفعل تقدم في البيانات على مستوى النتائج، كما هو موضح في إصداري عامي 2024 و2025 من تقرير الفعالية الإنمائية في الصندوق. ومنذ التجديد التاسع لموارد الصندوق (2013-2015)، لم تعد الأطر المنطقية لمشروعات الصندوق تشمل مؤشر الأثر على الفقر الريفي، بل أصبح التركيز منصباً على أبعاد أخرى، مثل الدخل والقدرة على الصمود. وفي حين تستند بعض تقييمات مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى زيارات ميدانية للتقييم، فإن معظمها يستند إلى استعراضات مكتوبة لقارير إنجاز المشروع. وقد ساهمت ندرة البيانات التي يمكن التحقق منها في انخفاض تصنيفات الأثر على الفقر الريفي.

9- وتقييمات الأثر التي يقودها الصندوق والتي يبلغ عنها في نهاية كل دورة تجديد للموارد تبين أثراً عميقاً بشكل متسلق وتوارد إسناد النتائج إلى الاستثمارات المدعومة من الصندوق التي جرى تقييمها. وهذا النوع من الأدلة المنهجية يكمل الأدلة المستندة من تصنيفات المشروعات ويوارن التقييمات التي تجريها الأفرقة القطرية بناءً على بيانات محدودة. ولذلك، ينبغي تفسير النتائج المستخلصة من تقييمات الأثر على أنها مكملة لنتائج التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق، مع التحفظ بشأن حجم العينة (من حيث عدد المشروعات الخاضعة لتقييمات الأثر التي يقودها الصندوق). وفي المستقبل، تشمل الخيارات المتاحة استخدام عينات أكبر حجماً، الأمر الذي يتطلب موارد إضافية وأيجاد طرق أكثر كفاءة لجمع بيانات الفقر الريفي من الميدان.

10- وفيما يتعلق بالأداء الإقليمي، فإن تغطية التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025 وتقرير الفعالية الإنمائية في الصندوق لعام 2025 لا تشمل النتائج الناجمة عن أحدث المبادرات الرامية إلى تعزيز الأداء في أفريقيا الغربية والوسطى. وإدراكاً منها للقيود الإقليمية التي تؤدي إلى انخفاض تصنيفات الأداء، واستخلاصاً للدروس المستفادة من التقييم الذاتي والتقييم المستقل، اتخذت الإدارة إجراءات منسقة

لمعالجة القيود المؤسسية والتشغيلية. ويشمل ذلك تحقيق اللامركزية، وإعادة المعايرة وتفعيل نهج "وحدة العمل في الصندوق" في أفريقيا الغربية والوسطى. ويجري الآن نشر الخبرة التقنية في المكاتب الإقليمية؛ وقد شغلت المناصب القيادية الرئيسية الشاغرة؛ ونفذت نظم أكثر متانة لاستعراض الأقران الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، جرى في منطقة أفريقيا الغربية والوسطى تحديث إجراءات التشغيل الخاصة بالسياسات الصعبة، ولا سيما السياسات الهشة والمتاثرة بالنزاعات. وقد تجلت تأثيرات هذه الجهود المنسقة بالفعل من حيث الاستعراضات العالية الجودة للحافظ، وهو ما يشير إلى أن الحاجة إلى النظر في العوامل المؤسسية الداخلية تُعالج بجدية.

11- وتنسق النتائج المتعلقة بأداء المشروعات في البلدان ذات الأوضاع الهشة بشكل عام مع نتائج التقييم الذاتي. وتصنف المشروعات المنفذة في سياقات غير هشة بشكل عام على أنها أكثر فعالية وكفاءة واستدامة. ويقدم التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق نظرة استرجاعية للفترة ما بين عامي 2014 و2023، وذلك قبل التفعيل الكامل لنهج الصندوق المحدث إزاء الهشاشة. وكما هو موضح في تقرير الفعالية الإنمائية في الصندوق، اعتمد الصندوق إطاراً منقحاً للهشاشة وأنشأ وحدة مخصصة للهشاشة لدعم التنفيذ وتنمية القدرات والبرمجة المراعية للسياق؛ غير أن النتائج ستستغرق بعض الوقت لتتبادر.

ثالثاً- أداء الأنشطة غير الإقراضية

12- على الرغم من القيود المفروضة على الموارد، يقوم الصندوق بتنفيذ العديد من الأنشطة على المستويين القطري والمؤسسي لمتابعة إجراءات المشاركة في السياسات، والشراكة وإدارة المعرفة بشكل فعال.

13- ويشارك الصندوق في حوارات سياساتية مواضيعية مختارة في مجالات مختلفة من تدخلات مشروعاته، ويرصد المشاركة في السياسات على المستوى القطري من خلال رصد البرامج القطرية ودوره المشروعات (التي تشمل التصميم، واستعراضات منتصف المدة، ودعم التنفيذ وتقارير إنجاز المشروعات). وتشمل الأمثلة على ذلك صياغة سياسة تخيل الزيت من خلال المشروع الوطني لتخيل الزيت الجاري تفيذه في أوغندا، ودعم جهود الحكومة الرامية إلى تحسين الالتزامات للحد من انبعاثات الكربون من قطاع الثروة الحيوانية من خلال برنامج تنمية الثروة الحيوانية والأسواق - المرحلة الثالثة في قيرغيزستان، والذي هو قيد التصميم حالياً. ويتضمن إطار المؤشرات الأساسية للصندوق مؤشرات مخصصة للمنتجات ذات الصلة بالسياسات. ويضمن الصندوق في الاستراتيجيات القطرية الجديدة، تماشياً مع التزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، المواتمة مع المسارات الوطنية للنظم الغذائية لتحديد نقاط الدخول مع شركاء جدد. فعلى سبيل المثال، طلبت الحكومة في أوزبكستان دعم الصندوق في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية للفترة 2021-2030.

14- وعلى المستوى المؤسسي، يقوم الصندوق بتمويل أنشطة مثل منتدى المزارعين¹ ومنتدى الشعوب الأصلية²، وهي أنشطة أساسية لتحسين المشاركة في السياسات والاستهداف ومشاركة أصحاب المصلحة وتمكينهم. وتنعكس نتائج هذه الأنشطة في الأطر المنطقية للمشروعات والاستراتيجيات القطرية حيث تسهم في تحقيق نتائج وأثار رفيعة المستوى. وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يجب أن تكون جميع مشروعات الاستثمار الجديدة السيادية وغير السيادية مرتبطة بغايات السياسات القطرية ذات الصلة والعمل السياسي الداعم الذي يضطلع به الصندوق. وبهذه الطريقة، سيصبح الرابط بين المبادرات المؤسسية والنتائج القطرية أكثر وضوحاً.

¹ <https://www.ifad.org/ar/w/events/the-eighth-global-meeting-of-the-farmers-forum>
² <https://www.ifad.org/ar/>

وفيما يتعلق بالشراكة، فإن تقييم الصندوق من خلال استقصاءات أصحاب المصلحة واستعراضات إنجاز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إيجابي بشكل عام. وتشير الاستقصاءات إلى أن الشركاء يقدرون الصندوق تقديرًا كبيرًا لمهاراته غير التقنية، بما في ذلك قدرته الشاملة على الجمع بين الأطراف واتساقه ونهجه البناء وتركيزه على أولويات الحكومات. ومع ذلك، من المرجح أن يتطلب تيسير مشاركة القطاع الخاص وقتاً إضافياً وبناء القدرات الداخلية. وستضطلع شعبة عمليات القطاع الخاص الجديدة، التي أنشئت في عام 2024 كجزء من عملية إعادة المعايرة في الصندوق، بدور محوري في الإشراف على الاستراتيجية الجديدة للقطاع الخاص وتنفيذها. وبينما تنفذ الشعب الإقليمية خططاً إقليمية محددة لتنمية الشركات وإدارتها، سيواصل الصندوق الاستفادة من الامركزية لبناء شراكات تعزز المساعدة المالية والتقنية.

وأشار أصحاب المصلحة أيضًا إلى أن تعبئة استثمارات القطاع الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص ينبغي أن تكون من الأولويات القصوى لدى الصندوق في المستقبل، مما يثبت جدوى نموذج أعمال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، الذي يتوقع، من بين أولويات أخرى، أن تحدد جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة فرص القطاع الخاص. وقد أظهر تقييم أثر التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أن الشركات القوية مع القطاع الخاص، وتحسين البنية التحتية، والمنصات مثل الشركات بين المنتجين من القطاعين العام والخاص، على غرار مشروعات مختارة للصندوق في رواندا والجل الأسود، كانت فعالة بشكل خاص في ربط المزارعين بأسواق أكثر ربحية. وسيواصل الصندوق مشاركته في هذا المجال من خلال تنفيذ الاستراتيجية التشغيلية المحدثة بشأن القطاع الخاص، مستفيداً من شعبة عمليات القطاع الخاص التابعة له وهيكليته الامركزية.

وتتطور استراتيجية إدارة المعرفة في الصندوق من نموذج يركز على إنتاج المعرفة وتنسيقها إلى نموذج يعزز التعلم التشعيلي المستمر، ويدعم تنمية قدرات الموظفين، ويكفل استرشاد البرامج بالمعرفة والبيانات في تنفيذ البرامج وتحقيق النتائج. ويقود مكتب الفعالية الإنمائية التابع للصندوق، الذي أنشأ أيضًا في إطار عملية إعادة المعايرة في عام 2024، وظيفة المعرفة المؤسسية لمواهمة المعرفة والابتكار والأثر مع الفعالية الإنمائية بشكل أفضل. ويوالص مكتب الفعالية الإنمائية قيادة أكاديمية العمليات، حيث يقدم للأفرقة القطرية أدوات تعلم موجهة لتحسين تصميم البرامج والإشراف عليها. وب مجرد إنشاء الوظيفة المعززة بالكامل، وتحقيق تكامل أقوى للأدلة والتعلم من العمليات وتنمية القدرات، ستبدأ صياغة استراتيجية جديدة لإدارة المعرفة. وستعكس الاستراتيجية هذا النهج المحسن ومن المقرر تقديمها إلى الهيئات الرئيسية في الصندوق في عام 2026.

وبالنظر إلى ندرة الموارد المخصصة للأنشطة غير الإقراضية، يتبنى الصندوق نهجاً برنامجياً، وينفذ المشروعات من خلال مراحل متتابعة مختلفة ويعزز الشراكة والملكية الحكومية. وسيواصل الصندوق أيضًا تتبع النتائج من خلال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومقارنتها باستقصاءات أصحاب المصلحة للتأثير عليهم على نطاق أوسع. وسيكون من المهم أيضًا الحفاظ على مجموعة من الأموال التكميلية، ولا سيما بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، لزيادة القيمة التي يقدمها الصندوق وتحفيز الإقبال على الإقراض.

رابعاً- آفاق المستقبل

قد تكون إصدارات التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق في المستقبل متضمنة أو مشفوعة بتحليل أعمق لعينة من العمليات، مع فصل مسائل التصميم والتنفيذ وإظهار ارتباطها بالنتائج (أو عدم وجود هذا الارتباط). وهذا من شأنه أن يكمل عملية التقييم الذاتي التي تجريها الإدارة في استخلاص الدروس القابلة للتنفيذ لصياغة البرامج القطرية المستقبلية.

وبالنظر إلى التغطية المتزايدة لتقييمات الاستراتيجيات والبرامج القطرية، فإن الإدارة منفتحة على تعزيز التعاون مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن نوع الأدلة المطلوبة لتقييمات الاستراتيجيات والبرامج

القطريّة، وربما تبسيط العمليّة. وبالتالي، يستطيع مكتب التقييم المستقل في الصندوق الاستفادة من البيانات التي تجمعها الإداره ومقارنتها بالأدلة الإضافية المتاحة له. وفي المقابل، يمكن للإداره أن تبحث إمكانية تبسيط عمليّة استعراض إنجاز برنامج الفرص الاستراتيجية القطريّة.

وتعد الإداره أيضًا منفتحة على التنسيق مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق واستكشاف الخيارات المتاحة لتحسين مواعيده قياس الأثر على الفقر الريفي. وسيكون من المفيد إجراء استعراض منسق للإطار المنطقي للمشروعات الجاريّة لوضع خط أساس والتنبؤ بتوافر البيانات (أو عدم توافرها) مع اقتراب المشروعات من مرحلة الإنجاز. وسيساعد ذلك على تحديد الثغرات القائمة المتعلقة بالبيانات والإجراءات اللازمّة لمعالجتها.

وتتطلع الإداره إلى مواصلة تعاونها مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق لضمان ملاءمة جميع منتجات التقييم وحسن توقيتها، وتضمنها نتائج جوهريّة وتوصيات قابلة للتنفيذ. وبالتالي، ستستمر منتجات التقييم في الاضطلاع بدور محوري في صياغة برامج الصندوق وتعزيز مساهمه في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.